

الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري

التهديدات، السياسات والآفاق

د. صالح زيانبي

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر.

أ. أمال حجيج

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري وتأثيراتها على تطور المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية ووحدة الهوية والثقافة في الجزائر. كما تهدف إلى استقراء رد الفعل الجزائري تجاه هذا الشكل من التهديدات والرهانات الأمنية.

يتم التركيز في البداية على فحص التهديدات الداخلية، من خلال تحليل أزمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري وكيف تؤثر على الأمن القومي الثقافي والاجتماعي، ثم تحليل تنامي ظاهرة الهجرة كمسألة أمنية وغياب المشروع المجتمعي في الجزائر في إطار الإخفاق في بناء الأمة وتحديث المجتمع. كما تهدف الدراسة إلى فهم أهداف واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي والقوة المهيمنة، أي الولايات المتحدة، في بعديهما الثقافي، كتهديدات خارجية تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري، وهذا من خلال تطبيقات الاتحاد الأوروبي لسياسة "العدالة والشؤون الداخلية" ومحاولة تحقيقه للهوية المتوسطة. إضافة إلى زيادة ضغوط القوة المهيمنة بعد أحداث 11 سبتمبر، لاسيما تأثيرات العولمة الثقافية وتداعيات فرض القيم الغربية.

في النهاية، وبعد أن نبين في الدراسة حجم التحدي وأثر المخاطر المحدقة بالأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري، سنحاول أن نحدد الأدوار والسياسات التي بإمكانها أن تساهم كي تستعيد الأمة الجزائرية أمنها الاجتماعي والثقافي في عالم متغير كعالم اليوم.

Abstract

This study aims to define the most important internal and external threats confronting the Algerian cultural and social national security, as well as their impact on civil society's development, the promotion of democracy and the unity of identity and culture.

The same study focuses, first of all, on the intern threats by analyzing the crisis of identity elements in the Algerian political project and how this crisis effects the cultural and social national security. In addition, the study analyzes the increasing emigration phenomenon as security question and the absence and failure in nation construction and society modernization. It aims to understand the impact of the dominant power i.e, the USA and the European Union's actions and strategies in their cultural dimensions, as external threats confronting the Algerian cultural and social national security. through the European Union's policies and their applying in "Justice and Interior Affairs", that trie to realize "The Mediterranean Identity", as well as the increasing impact of the dominant power after the 11 September's events, especially, the cultural globalization effects and the influence of occidental values.

Finally, we will try to define the policies that might help Algeria to build its cultural and social security in this variable word.

مقدمة

بدأ المتغيران الثقافي والاجتماعي يأخذان مكانهما في مجال الدراسات الدولية بشكل لافت بعد نهاية الحرب الباردة وازمحلال الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وأصبح الاهتمام بهذين المتغيرين من قبل المفكرين والمحللين المهتمين بهذا المجال واسعا جدا مقارنة بالماضي. وعليه يعد هذا الموضوع أحد بؤر الاهتمام ضمن نطاق العلاقات الدولية.

إن الجزائر، وفي سياق تعزيز عقيدتها الأمنية الثقافية والاجتماعية، لم تكن بمنأى عن تأثير التحولات العالمية خلال العقود الأخيرة، وهي تحولات تميزت بتأثير متعدد التجليات وعلى رأسها التأثير التلقائي الذي لا تملك الجزائر إلا أن تستجيب له، وكذلك التأثير التأسيسي أو التشكيلي الذي يخضع لاعتبارات صراع المصالح بين مختلف القوى الدولية. لقد كان لتأثير التحولات الداخلية نصيبها كذلك على واقع هذه العقيدة الأمنية ببعديها الثقافي والاجتماعي، سيما وأن العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت دائما تتأثر بثقل العوامل الداخلية. فالعقيدة الأمنية الجزائرية ببعديها الثقافي والاجتماعي؛ ظلت محكومة بالعديد من الاعتبارات المبدئية والأخلاقية التي تضمنتها في الأساس مواثيق الدولة الجزائرية، وعلى رأس تلك المبادئ أن الجزائر دولة فتية تسعى لاكتمال بنائها. لقد اتسمت تلك الرؤية بخطاب عاطفي حماسي، ممزوج بنشوة الانتصار على المحتل الفرنسي، وهو خطاب ظل مفتقدا للنظرة العقلانية المنفحصة التي توازن بين إمكانات الدولة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

في هذا السياق، تهتم هذه الدراسة بمدى تأثير كل من العوامل الداخلية والخارجية على الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري، خاصة مع تنامي ظاهرة العولة وضغوطات و تأثيرات القوة المهيمنة، أي الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة. وكذا تصلب عود التكتلات الإقليمية التي تتكرس في ظلها سياسة

الاعتماد المتبادل وما يترتب عليها من تأثير على أمن الدول بما فيها الجزائر التي أضحت تتأثر بسياسات الإتحاد الأوروبي بشكل خاص في إطار العلاقات الأوروبية-مغاربية. هذا، فضلا عن دور العوامل الداخلية ذات التأثير العميق في العقيدة الأمنية الثقافية والاجتماعية الجزائرية. وباختصار؛ فإن دراسة موضوع الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري في عالم متغير كعالم اليوم، تشير نقاشا مفتوحا مفاده كيف تشكل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الهوية والثقافة والمجتمع الجزائري تهديدا للأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر؟

بقصد الإجابة على التساؤل المحوري لهذه الدراسة، ومحاولة منا إجمال رؤيتنا وبناء فكرنا حول الموضوع في هذه الورقة البحثية؛ ارتأينا فحص وتحليل وحتى تقييم نقاط رئيسة تتناول التهديدات التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري، والتي قسمناها إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية، ثم المرور إلى توضيح معالم المقاربة الجزائرية في التعامل مع هذه التهديدات والتحديات، وأخيرا حاولنا إدراج نظرة استشرافية تتضمن آفاقا للموضوع.

1 - التهديدات الداخلية التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري

لا زالت التهديدات الداخلية التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر تترسخ في أعماق ما يسمى بأزمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري. حيث أن العناصر الأساسية للهوية في الجزائر وهي اللغة والدين، وعند ارتباطهما بالمشروع المجتمعي تطرح معضلة حقيقية في البلاد. فمشروع تعريب المجتمع والإدارة لم يحقق أهدافه المرجوة بعد. أما الدين، فرغم أن دساتير الدولة الجزائرية اعتبرت الدين الإسلامي من الثوابت الوطنية التي لا تقبل التبديل باعتباره الدين الوحيد للأمة؛ إلا أن مفارقات الجدل بينه وبين السياسة جعلت البلاد والشعب الجزائري يشهدان عسيرة سوداء لا زالت آثارها حاضرة إلى حد الساعة. كما لايفوتنا أن نذكر ثقل التراث الأمازيغي وعلاقته

بظهور المسألة الأمازيغية والتي أفرزت مزيدا من الضغوط السياسية. هذا من الناحية الثقافية - الاجتماعية، أما من الناحية المجتمعية، فإن مشكلة الهجرة حاليا - كمسألة أمنية - وارتباطها بغياب المشروع المجتمعي والفشل في بناء الأمة وتحديث المجتمع، تؤثر بشكل كبير في استمرار عدم استقرار الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر. وهذا ما سنحاول تحليل أبعاده في العناصر الآتية :

أ- زمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري وتأثيرها على الأمن الثقافي والاجتماعي

1. اللغة بين الفرانكفونية والتعريب

تعد اللغة إحدى أهم المقومات والأسس الضرورية في تكوين الوحدة القومية لأي دولة كانت. والجزائر بالإضافة إلى المتكلمين باللغة العربية، تضم حوالي 5 ملايين متكلم باللغة الأمازيغية، أي ما يوازي 14% من نسبة السكان. فالأمازيغ ورغم أن أغلبهم مسلمون، لكنهم لطالما كانوا متحفظين من التعريب لاسيما في منطقة القبائل. فعلى سبيل المثال، عندما صدر قانون 91-05 في سنة 1991 حول تعميم استعمال اللغة العربية، اعتبروه شكلا من أشكال العنصرية وهجوما على تنوع النسيج الثقافي في الجزائر، كما نظروا إليه كقانون موجه ضد حقوق المواطنين للتعبير عن أنفسهم باللغة التي يختارونها وبالأسلوب الذي يفضلونه.¹ وحسب العديد من مناضلي التيار البربري فإنه منذ الاستقلال حتى الآن اعتمدت النخبة الحاكمة في الجزائر سياسة عزل الأمازيغ، في حين جعلت من العربية أساس السياسة اللغوية الثقافية التي ترفض أية لغة أخرى. وعلى هذا الأساس وقعت سلسلة من الأحداث أخذت شكل مظاهرات جماهيرية وذلك خلال مناسبات عديدة تنادي بتمسك البربر بهويتهم² إلى أن صادق البرلمان الجزائري على أن

1. Algérie : Les droits linguistiques des berbérophones, <http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/afrique/algerie-berberes-ling.htm>.

2. Ibid.

الأمازيغية هي لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية والذي ترجم في المادة الأولى من قانون رقم 03-02 الصادر في أبريل 2002.

بناء على ماسبق، يمكن القول أن المسألة اللغوية في الجزائر تبقى محصورة في ذلك الخلط بين اللغة الفرنسية والفرانكفونية والخلط بين التعريب واللغة الجزائرية، وأخيرا الخلط بين التعريب والأسلمة أو ما يسمى بإعادة الأسلمة.³ ومشكلة اللغة ستبقى مطروحة ما دام هذا الخلط مستمرا، وما دامت النخبة الحاكمة عاجزة عن بناء أمة تستند بشكل متوازن على موروثها التاريخي العربي والبربري.

2. الدين ومفارقات الجدل مع السياسة

من بين الإشكاليات التي ظلت عالقة ضمن الحالة الجزائرية تلك التي تتمحور حول علاقة الإسلام بالسلطة السياسية الحاكمة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ومدى القدرة على تكريسه في الواقع الاجتماعي.

اتسمت المناداة بالإسلام في الخطاب السياسي الجزائري بالشعبوية والإستخدام المذهبي، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة الاختلاف الإيديولوجي عند التعاطي مع القضية الدينية وذلك بين العلمانيين والإسلاميين، أو بين دعاة الحداثة والأصالة. إن هذا الاختلاف أدى إلى انتشار بعض الأفكار المناهضة للقيم الروحية الإسلامية، ومنها الأصوات التي ظلت تنادي بضرورة إلغاء قانون الأسرة المنبثق من أحكام الشريعة الإسلامية.

إن جنوح الأحزاب السياسية إلى توظيف عناصر الهوية الوطنية يعبر عن وجود أزمة في عملية بناء هذه الهوية، وإلا ما معنى انقسام العديد من الأحزاب السياسية حول عنصر من عناصر الهوية الوطنية بدل اجتماعها واتحادها ؟ فلا

3. Yassin Tamlali, " Le Mouvement pour l'Autonomie de la Kabylie (MAK)", le site a été vu le 31-07-2008.

http://www.babelmed.net/Pais/Alg%C3%A9rie/le_mouvement.php?c=3445&m=36&l=fr

يزال المشهد السياسي الجزائري يتسم بالتجاذب بين الأفكار التي تدعو إلى ضرورة ربط الصلة بين الدين والسياسة، أي بين الدين والدولة والتي تذهب إلى حد المطالبة بوجوب إقامة الدولة الإسلامية؛ في مقابل الأفكار التي تدعو إلى ضرورة وضع الحدود بين الدين والسياسة، إذ ينادي أصحابها إلى وجوب علمنة الدولة، وذلك بإخراج السياسي من الديني وتصفية أي مظهر من مظاهر ازدواجهما.⁴

في ظل التشوش الذي صاحب طريقة التعاطي مع الهوية الإسلامية، وكذلك في ظل ترحل شرعية النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر برزت العديد من المفارقات والجدل بين الدين والسياسة. لقد كان من أبرز نتائج هذه المفارقات بروز أزمة عدم الثقة بين الدين والسياسة لاسيما إذا أخذنا في الحسبان استعمال الحركات الإسلامية في الجزائر للإسلام كوسيلة للوصول إلى السلطة، في مقابل رفض النخبة الحاكمة للإسلاميين الراديكاليين واعتبارهم كتهديد ليس فقط للسلطة وإنما للوحدة الوطنية ككل.⁵ إن هذا الرفض الذي تزامن مع الضغط الخارجي دفع السلطة السياسية لمواجهة نشاط هذه الحركات ليصل حد إلغاء تدريس شعبة العلوم الشرعية الإسلامية في المرحلة الثانوية للطلبة، وهو الإلغاء الذي يندرج في إطار محاربة التهديدات المحتملة للأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري.⁶

4. عبد الإله بلقزيز، مفارقات الجدل في الشكالية الدين والسياسة، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والحداثة، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 150.

5. كامل الشيرازي، "إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية: عبوة خطيرة للنسب الإسلام في الجزائر"، أخبار الأسبوع، العدد 165، 4 ديسمبر، 2004، ص. 67.

6. Fernanda Faria and Alvaro Vasconcelos, La Sécurité dans le Nord de l'Afrique : Equivoques et Réalités, (Paris, Institut d'études de Sécurité – Union de l'Europe Occidentale, 1996), p. 29.

ب - تنامي ظاهرة الهجرة وغياب المشروع المجتمعي في الجزائر

1. تنامي ظاهرة الهجرة كمسألة أمنية وتأثيرها على الأمن الثقافي والاجتماعي

لقد تنامت ظاهرة الهجرة من داخل الجزائر نحو البلدان الغربية، حيث مازالت الجالية الجزائرية تتوافد بقوة نحو هذه البلدان، مثل فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، هولندا، إيطاليا إسبانيا، كندا وغيرها. والملاحظ أنه رغم الإجراءات القانونية المعقدة لدخول الاتحاد الأوروبي، إلا أن الهجرة الجزائرية لم تعرف أي توقف أو تراجع طوال السنوات الماضية، بل تزايدت نسبتها يوما بعد يوم نتيجة للظروف الصعبة التي خلفتها سنوات الأزمة الأمنية في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. وتعد موجة الهجرة الجزائرية هذه مختلفة عن سابقتها، كونها تتألف بشكل رئيس من الطلبة الجامعيين والصحافيين والمحامين والأطباء والفنانين. وتطرح الهجرة الحالية تهديدا أمنيا جادا للجزائر. تستقطب سياسة التوظيف المكثف الأوروبية في مختلف القطاعات العمومية الاقتصادية والتعليمية مزيدا من أبناء الجزائر وخاصة من ذوي المستوى التعليمي الجامعي. ومنذ بداية تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، توقف مسار عودة واستقرار هؤلاء المهاجرين في الجزائر⁷ وتحت تأثير الإقامة الطويلة في المهجر، تتلاشى القناعة تدريجيا لدى الغالبية الساحقة من المهاجرين بأهمية الإبقاء على الروابط مع بلدهم الأصلي.

في الواقع، تتجه المؤشرات السائدة حاليا لتأكيد الحقيقة التي مفادها أن الصلات المختلفة، ومنها الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر وجالياتها تخطوا نحو الذوبان والتلاشي تدريجيا على المدى المنظور. ويتضح هذا التحول خاصة في أوساط الأجيال الجديدة التي نشأت في المهجر، إذ تميل بسرعة إلى التخلي عن

7. Centre d'Etudes et de recherches Démographiques, Actes migrations internationales, Maroc : 1996, p. 349.

روابطها مع بلد الآباء والأجداد، والتوجه نحو العيش والاندماج في البلدان التي ولدت فيها، على اعتبار أن هذه البلدان تمنح لها صفة المواطنة الأصلية.

2. غياب المشروع المجتمعي في إطار الفشل في بناء الأمة وتحديث المجتمع

يمكن القول أن ما تعيشه الجزائر اليوم هو انعكاس، بالدرجة الأولى، لغياب المشروع المجتمعي الذي يحدد القيم الأساسية والعناصر المحورية بين مختلف النخب والفعاليات، ويجسد بذلك الانسجام والتوافق بين الحاكم والمحكوم. وقد انعكس غياب هذا المشروع في أزمة متعددة الأبعاد "Crisse Multidimensionnelle" أو كما شبهها أحد المهتمين بالشأن الجزائري، "بالتنين الأسطوري المتعدد الرؤوس".⁸ وقد امتدت هذه الأزمة لتشمل مختلف المجالات، وتشابكت مع بعضها البعض، لدرجة أن فشلت كل الإمكانيات والوسائل، ومن ثم الحلول والآليات المنتهجة من طرف الدولة / السلطة في حلها. وبشكل بسيط فالحلول التي تم تبنيها لم تستهدف النواة الحقيقية للأزمة، بل زادت من تعقيدها، ذلك أن الآليات المنتهجة كحلول، ونتيجة لظروف وسياقات معينة، تحولت وأصبحت هي نفسها إلى أزمات جزئية تحتاج إلى حلول. ويعود ذلك لامتزاج تلك الآليات مع بعض الممارسات اللامسؤولة من طرف النخبة الحاكمة بعد الاستقلال، وكذا ارتباطها من جانب آخر بمسائل وإشكالات اجتماعية وسياسية واقتصادية لم يتم الفصل فيها، بحيث تعود جذور بعض تلك المسائل إلى تاريخ الحركة الوطنية. ونتيجة لهذا الوضع تكون النخبة الحاكمة وحتى مختلف النخب الأخرى قد ضيعت فرصة سانحة لتساهم في بناء المشروع المجتمعي، الذي يحدد السياق الحضاري بكل أبعاده للمجتمع والدولة بعد الاستقلال مباشرة.

8. محفوظ نعنح : الجزائر المنشودة، (الجزائر : دار الشأ للطبع والنشر والتوزيع ، 1999)، ص. 10 - 15

بناء على ما تقدم، يمكن أن نطرح التساؤل الذي مفاده ما هي الآثار المترتبة عن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر؟ وما هي النتائج التي حصدها الجزائر بعد نصف قرن من الاستقلال جراء غياب هذا المشروع؟

تبرز الآثار المترتبة عن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر، من الناحية الاجتماعية فيما يلي :

أولاً : الفشل في بناء الأمة : إن المقصود ببناء الأمة هو بناء الشخصية الوطنية من منطلق الأصالة والحداثة وفق التغيرات العالمية، بما يحدد التمايز الثقافي والديني عن الآخرين، وذلك من خلال تحديد نوعية السلطة القائمة بين الدولة والمجتمع، كما يتعلق ببناء الإطار الجغرافي والسياسي الذي سوف تفجر فيه الأمة طاقاتها وتنشر قدراتها الجماعية، وبالتالي تقديم أفضل فرصة لتعزيز استثمار وتوظيف إمكانياتها المادية والبشرية في أفضل إطار لازدهار مواهبها وعبرقيتها، وهو المناخ الذي لا بد منه لتحديد الأهداف السليمة وبلورة القوى الفاعلة، وبناء الاستراتيجيات بما يؤكد فعالية الشخصية الجماعية.

وفي الجزائر كان من المفترض أن يتم الفصل في المسألة الهوياتية للمجتمع الجزائري وإدراج هذه المقومات ضمن البرامج التنموية والمشاريع الثقافية، لأن ذلك يمثل الرأس مال الرمزي للمجتمع، حسب تعبير - بيير بورديو - Pierre Bordieu.⁹ ومن مظاهر غياب المشروع المجتمعي في الجزائر، عدم الفصل في الهوية الوطنية من طرف النخب الجزائرية، فبعد خمسين سنة من الاستقلال مازالت الأطراف التي تدافع عن الهوية تطرحها في سياق يشكل تناقض كل طرف لطرف آخر وذلك بسبب المغالاة في تسييس الخطاب حول الهوية، سواء من طرف السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية. فالبعض يدافع عن عروبة الهوية الجزائرية، في حين هناك من يرفض هذا الطرح، ويدافع عن الهوية الأمازيغية

9. عالم وباحث فرنسي - مختص في علم الاجتماع.

البربرية للجزائر، وهناك من يتجاوز الطرحين ويركز على المقوم الإسلامي للهوية. ويعود هذا الوضع إلى غياب أي قاعدة تمثل الحد الأدنى من الإجماع كما تفضلنا بالتحليل أعلاه. ومن هنا يجيز لنا القول أن النخبة الحاكمة ساهمت في بروز تطور مفهوم "الفشل المدني" "Civic failure" والذي عادة ماتتبناه هذه النخبة عندما يتعلق الأمر بالتسويات والتعديلات في البلاد.

ثانيا : إتساع الهوة بين المجتمع والدولة في ظل غياب المشروع المجتمعي في الجزائر، حيث أن القطيعة الحاصلة بين المجتمع والدولة أدت إلى اغتراب أفراد المجتمع الجزائري. ويتجلى ذلك الإغتراب من خلال غياب الثقة بالعمل السياسي وفقدان الأمل بصلاح النخب الحاكمة والعامّة. ويقترن هذا الإغتراب باستلاب حضاري والذي تجسد في ازدواجية سلوك الفرد الجزائري، وما ترتب عليه من كسل فكري وافتقار إلى مقوم الحس الحضاري، فانطفأت الفاعلية وحصل الاغتراب التاريخي. ومن ثم فإن غياب المشروع المجتمعي يتضح في الاختلال الحاصل في سلم القيم والمعايير التي تحكم الاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى هذا الاختلال القيمي بحدّة في الإطار المرجعي الذي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج وأنماط للسلوك والعلاقات، وصولا إلى تدهور قيم العمل، الوقت، الأداء، الفعالية، والكفاءة، وهي عناصر أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية. فحجم السكان، وشبابية المجتمع، واتساع المساحة في الجزائر قد تصبح نقمة إذا لم تستغل بشكل جيد وعقلاني. أدى غياب المشروع المجتمعي في الجزائر كذلك، وبشكل واضح، إلى الفشل في تحديث المجتمع. وذلك من خلال الفشل في نقل المجتمع من وضعيته التقليدية التي تسيطر فيها البنى الاجتماعية على روابط الدم والعرق والانتماء، وتهيمن عليها المجموعات التضامنية المحدودة الزمان والمكان، والتي تتحدد عوامل هويتها على أساس الدين، اللغة، كما أنها منعزلة عن التفاعل ومواجهة التحديات والضغوط التي تفرضها التحولات المحلية والدولية التي تنسم بالتنوع

البربرية للجزائر، وهناك من يتجاوز الطرحين ويركز على المقوم الإسلامي للهوية. ويعود هذا الوضع إلى غياب أي قاعدة تمثل الحد الأدنى من الإجماع كما تفضلنا بالتحليل أعلاه. ومن هنا يجيز لنا القول أن النخبة الحاكمة ساهمت في بروز تطور مفهوم "الفشل المدني" "Civic failure" والذي عادة ماتقبناه هذه النخبة عندما يتعلق الأمر بالتسويات والتعديلات في البلاد.

ثانيا : إتساع الهوة بين المجتمع والدولة في ظل غياب المشروع المجتمعي في الجزائر، حيث أن القطيعة الحاصلة بين المجتمع والدولة أدت إلى اغتراب أفراد المجتمع الجزائري. ويتجلى ذلك الإغتراب من خلال غياب الثقة بالعمل السياسي وفقدان الأمل بصلاح النخب الحاكمة والعامّة. ويقترن هذا الإغتراب باستلاب حضاري والذي تجسد في ازدواجية سلوك الفرد الجزائري، وما ترتب عليه من كسل فكري وافتقار إلى مقوم الحس الحضاري، فانطفأت الفاعلية وحصل الاغتراب التاريخي. ومن ثم فإن غياب المشروع المجتمعي يتضح في الاختلال الحاصل في سلم القيم والمعايير التي تحكم الاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى هذا الاختلال القيمي بحدّة في الإطار المرجعي الذي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج وأنماط للسلوك والعلاقات، وصولا إلى تدهور قيم العمل، الوقت، الأداء، الفعالية، والكفاءة، وهي عناصر أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية. فحجم السكان، وشبابية المجتمع، واتساع المساحة في الجزائر قد تصبح نقمة إذا لم تستغل بشكل جيد وعقلاني. أدى غياب المشروع المجتمعي في الجزائر كذلك، وبشكل واضح، إلى الفشل في تحديث المجتمع. وذلك من خلال الفشل في نقل المجتمع من وضعيته التقليدية التي تسيطر فيها البنى الاجتماعية على روابط الدم والعرق والانتماء، وتهيمن عليها المجموعات التضامنية المحدودة الزمان والمكان، والتي تتحدد عوامل هويتها على أساس الدين، اللغة، كما أنها منعزلة عن التفاعل ومواجهة التحديات والضغوط التي تفرضها التحولات المحلية والدولية التي تنسم بالتنوع

والتجدد. وهكذا فإن الجزائر لم تؤسس بعد، وبشكل فعلي وجدي، لمجتمع عصري يقوم على التعدد والتنوع، وفي الوقت نفسه إخضاع هذا التنوع لقواعد تحظى باتفاق ولونسيبي من بين الفئات والشرائح والتنظيمات المتنافسة في المجتمع، بما يحدد دورها ومكانتها في إطار النسق العام الذي تتحدد في إطاره أساليب الارتقاء والحراك والاجتماعي.

II - التهديدات الخارجية التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي

في مقابل التهديدات والتحديات الداخلية، يواجه الأمن القومي الجزائري العديد من التهديدات الخارجية لعل من أبرزها مايلي :

أ- السياسة الأوروبية للاحتواء الجهموي الشامل وتأثيرها على الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري

إذا كانت ديناميكيات الأمن العسكري قد تم تجاوزها نسبيا، أي بالمعنى الذي يشير إلى القدرة على مواجهة قوة عسكرية عدوانية قادمة من الخارج؛ فإن ذلك أدى من جهة أخرى إلى بروز ظواهر متعددة تحمل صبغة عبر قومية وتوسعية لمفهوم الأمن وهذا منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي. فبرزت بذلك ديناميكيات جديدة تتشكل من "أخطار" و"تهديدات"، ناتجة عن الاضطرابات السوسيوثقافية، الاختلالات الاقتصادية والبيئية وذلك ضمن سياق تحولي شامل تمر به المجتمعات بما في ذلك مجتمعات جنوب المتوسط، وهو سياق يشمل الجوانب الاقتصادية والديمقراطية والبيئية والسياسية. إلا أن خطورة هذه التحولات الجديدة، إنما تكمن في طبيعتها عبر الوطنية، الشيء الذي يستدعي التصدي لخطورة وتهديد موجتها، كأمر عاجل وذلك ضمن إطار تعاوني شامل.¹⁰

10. Philippe Marchesin, Les nouvelles menaces. Les relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours, (PARIS : boulevard Arago, KARTHALA, 2001), p.11.

1. عملية نقل معايير الإتحاد الأوروبي في مجال العدالة والشؤون الداخلية

يقوم النظام الأوروبي للأمن على منطق مفاده أن صلاحية الجماعة الأوروبية ترتبط بالقانون الدولي وبمدى تطبيق قواعده على أرض الواقع، وأن الصلاحية الداخلية للإتحاد الأوروبي هي موازية للصلاحية الخارجية لشركائه المتوسطيين.¹¹ هذا المنطق القانوني هو أحد العوامل المفسرة لأهمية تبني الإتحاد الأوروبي لمسألة نقل المعايير في "العدالة والشؤون الداخلية" وإدماجها بشكل نظامي في سجلات ووثائق سياسته الخارجية؛ بل أنه عادة ما يجعل هذه السياسة كأفضلية محورية في علاقاته الخارجية. ويتجه الاتحاد الأوروبي إلى تبني مقاربة مترابطة ومنسجمة يسعى من خلالها إلى توجيه العقل الأوروبي نحو توسيع أكبر للحدود القانونية الأوروبية، وإقامة حزام من الأصدقاء ودول ذات حكم راشد تطبق وتؤمن بالقوانين الجديدة على أساس أنها قوانين وطنية لا أوروبية.

إذا مررنا إلى فحص تداعيات السياسة الأوروبية لنقل المعايير على الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري، سنجد في هذا السياق، تبني الجزائر لقانون تجريم الهجرة وهذا خلال سنة 2008، بعدما كانت ترفضه رفضا قاطعا وباتا. ويوضح هذا التحول ثقل القوة المعيارية الأوروبية ومدى اختراقها لقوانين ومعايير الدول المغاربية بما فيها الجزائر حيث تنص الفقرة الأخيرة من المادة 175 من قانون العقوبات الجزائري على "معاينة كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود، وبالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20 ألفا إلى 60 ألف دينار".¹²

11. Sara Wolf, « La dimension Méditerranéenne de la politique justice et affaires intérieures », *Cultures et Conflicts*, N 66, Créative Commons Licence, 2009.

12. محمد شراي، "الحكومة تدرس إلغاء تجريم الحرق"، *الخبير*، 10 قفري، 2010، القسم السياسي، الإصدار الجزائري.

لقد مست سياسة نقل المعايير الأوروبية كذلك قانون الأسرة في الجزائر والذي يعيد بعض مضامينه مضادا للدستور الجزائري، كونه يعبر عن روح القانون الأوروبي أكثر مما يعبر عن الروح القانونية الجزائرية المستمدة من الشريعة والتشريع الجزائري. يعبر هذا القانون عن عمق الشرح الذي أحدثته سياسة نقل المعايير الأوروبية ضمن خريطة التيارات الاجتماعية والسياسية المختلفة في الجزائر. فالأحزاب والتيارات ذات التوجه الإسلامي اعترضت على قانون الأسرة الجديد والذي تم الشروع في العمل به ابتداء من سنة 2003، سيما في بعض بنوده المتعلقة بحقوق المرأة. في حين فإن الأحزاب والتيارات العلمانية في الجزائر وإن كانت تقر بأن القوانين الجزائرية الجنائية والمدنية والمؤسساتية تستمد روحها اليوم من القوانين الفرنسية، أي أنها مكيفة مع المعايير الدولية، إلا أنها ترى في قانون الأسرة لم يرتق، بل ولا يزال غريبا عن روح القانون الدولي لأنه يشرع للتمييز بين المرأة والرجل.

يمكن القول أن سياسة نقل المعايير الأوروبية ستبقى قاصرة وناقصة بالضرورة،¹³ لاسيما إذا أدركنا أن أثر سياسة الاتحاد الأوروبي لنقل المعايير لازالت تنحصر في تقرير أشكال نقل الأفكار في البنى القانونية والشؤون الداخلية بعيدا عن نقل الأفكار العلمية أو الفنية أو ما يسمى بمأسسة التعاون السياسي والقانوني مع شركائه المتوسطيين ومنهم الجزائر، وهذا ما يمكن أن يشكل تهديدا إضافيا للأمن القومي الثقافي والاجتماعي لهذا البلد.

2. الهوية الوطنية أمام هاجس تحقيق الهوية المتوسطة

إن التحدي الذي تواجهه الجزائر في أمنها الثقافي والاجتماعي عندما يتعلق الأمر بطرح الهوية المتوسطة يكمن في الضغوط التي ظل يتعرض لها هذا البلد مع باقي دول جنوب المتوسط للالتزام بالمبادئ والقواعد والإجراءات المتفق عليها في

13. فريدريك شوار. "السياسة وحواجز النقل القانوني". في س. ناي جوزيف ودوناهيو جون. د. الحكم في العالم نتجه نحو

العولمة. ترجمة. محمد الشريف الدفرج. ط1. (الملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكة. 2002). ص. 353-355.

إعلان برشلونة منذ 1994 - وهي ترتيبات الشراكة كمرحلة أولى في مسيرة المشروع الأوروبي لتحقيق إتحاد متوسطي. ويسعى الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الترتيبات، على توليف وتأسيس مجتمعات وأفراد الضفة الجنوبية بمعايير إنسانية سياسية وثقافية، تمكنها من بناء سياق ثقافي أمني جديد مع الأخذ بعين الاعتبار للمتطلبات الجديدة للأمن الأوروبي في الجهة المتوسطية. هذا في المرحلة الأولى، وهي المرحلة التي تتطلب وقتاً طويلاً. أما في المرحلة الثانية فإن الإتحاد الأوروبي يهدف إلى جعل شركائه المتوسطيين يرتقون في معاملتهم مع الاتحاد الأوروبي بنفس القيم والمعايير الأوروبية بعد أن يحققوا خطوات معتبرة في مسيرة الشراكة الأورو - متوسطية. وتسمى هذه المرحلة بمرحلة المعاملة بالمثل RECIPROCATION. وبحسب العديد من الأطروحات الأوروبية المهتمة بتشكيل الهوية المتوسطية، فإن نجاح أحد أطراف الشراكة في تغيير هويته مع تقدم مسارات التعلم وكثافة التعاملات والتفاعلات، سوف يحفز ويشجع الطرف الآخر لتبني مبادرة مماثلة أو ما يسمى المعادلة بالمثل RECIPROCATION¹⁴.

يمكن القول ضمن هذا السياق من التحليل أن الإتحاد الأوروبي مثله مثل التكتلات والكيانات الكبرى الأخرى داخل وخارج الحضارة الغربية. - يسعى لتجسيد مشروع أوروبي له أبعاده الاقتصادية والسياسية والحضارية والثقافية. كما أن من مصلحته أن تنحاز شعوب أو كما يسميها - شركاؤه من جنوب المتوسط عن هويتها الإسلامية التي تعتبر في حد ذاتها تهديداً للعالم وكيونة الحضارة الغربية، خاصة بعد تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

في واقع الأمر، لا يمكننا أن نجزم بأن سقف الأفق مغلق أمام بلورة هذا المشروع بشكل واضح وفعال. وهذا راجع لسبب بسيط يتمثل في أن الدول والكيانات

14. ألكسندر ووت. النزعة الاجتماعية للسياسة الدولية. ترجمة: عبد الله جبر صالح العثيمي. (الرياض، المملكة العربية

السعودية: دار النشر العلمي والمطابع، بدون سنة طبع)، ص. 313.

العظمى - وكما هو معروف بشأنها - من أمثال دول الإتحاد الأوروبي الكبرى، ومهما تعرضت أو تتعرض لعقبات أو أزمات في مسيرتها أيا كانت، فإن أطرافها السرية تبقى فاعلة وحاضرة في انتظار وترقب اللحظة الملائمة التي تعود فيها إلى سمات العالمية والقطبية الدولية التي تطمح إليها، وذلك لفرض قيمها وحضارتها. ومع كل ما سبق، فإن هذه الفكرة المتوسطة تبقى في عداد التهديدات الكبرى والخطيرة التي تواجه الحضارة والأمة العربية والإسلامية ككل، ومنها الجزائر التي تعد مهددة ضمن هذه الدول، سواء كدولة عربية مسلمة، أو كونها لها جذور تاريخية لإرثها الأمازيغي العريق والضارب في القدم في نفس الوقت.

ب العولة وزيادة الضغوط الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وتداعيات فرض القيم الغربية في الجزائر

تشير العولة عادة إلى ممارسات وعلاقات وتكنولوجيات القوة التي تميز العالم المعاصر. ويتم استحضار هذا المفهوم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بإقامة علاقات الاتصال بين الشعوب والثقافات المختلفة.¹⁵ وتبقى العولة في مجملها هي الظاهرة التاريخية الأكثر بروزا مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة والثقافة هي الظاهرة المميزة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.¹⁶

من ضمن التداعيات الخطيرة للعولة أنها تمس الغراء الذي يحكم توازن واستقرار المجتمع، ونقصد بذلك جانبي القيم والأخلاق، كونهما يمثلان النظام والمرجعية التي تنظم المكونات والعلاقات داخل المجتمع ومع محيطه أيضا. وعليه فإن محاولات التأثير في الجوانب القيمية والثقافية للمجتمع قد تمثل تهديدا مباشرا لبقائه. وعليه يمكن القول أن الحديث عن العولة في جانبها الاقتصادي أو جانبها الثقافي، يستدعي

15. Tony Schirato and Webb Jen. Understanding Globalization, (London : SAGE Publications, First Published 2003), p.01.

16. ألكسندر يانارين. الإغواء بالعولة. ترجمة : عباد عبد (دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص. 99-100.

الحديث عن العولة في جانبها الأخلاقي، إذ أن من بين التداعيات الخطيرة لتنامي هذه الظاهرة زوال الخصوصية الأخلاقية للمجتمع.¹⁷ لقد تم استغلال أحداث 11 سبتمبر لممارسة مزيدا من الضغط على الدول الإسلامية بما فيها الجزائر لإحداث تغييرات عميقة في منظوماتها التربوية ابتداء بتغيير برامج التعليم في العديد من البلدان الإسلامية. ففي الجزائر مثلا تم إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية في ديسمبر 2004، مما أثار استياء في الرأي العام الجزائري سيما جمهور الإسلاميين وكذا البرلمانيين والكثير من الأكاديميين أيضا.¹⁸

III- المقاربة الجزائرية في التعامل مع التحديات التي تواجه الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري

عاشت الجزائر مرحلة معقدة وقاسية امتدت تقريبا لعقد من الزمن، نتيجة لتحولات داخلية وتأثيرات خارجية كان من أبرز تداعياتها تنامي المد الإرهابي. ولقد تمحورت رهانات الجزائر منذ مطلع التسعينات إلى غاية الوقت الراهن حول رهانين أساسيين وهما الأمن في المقام الأول والتنمية في المقام الثاني. ومادامت دراستنا تتعلق بموضوع الأمن ومن خلاله الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر؛ فإننا سنركز على هذا الجانب، محاولين من خلاله أن نستقريء رد الفعل الجزائري تجاه هذا الرهان.

أ- سياسات قديمة مقابل مخاطر جديدة

إن المتتبع لمنهجية تعامل الجزائر مع مختلف الأزمات والمشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع الجزائري، وكذا طبيعة المقاربات والتصورات والحلول المناسبة التي يتم اقتراحها، يلاحظ أنها عادة ما تكون تجزيئية وخاضعة للأحكام

17. كام الشيرازي، "إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية : عبوة خطيرة لنسق الإسلام في الجزائر"، أخبار الأسبوع، العدد : 165، 4 -

ديسمبر - 2004، ص: 07.

18. العولة وأثرها على الثقافة، تم نشره في الموقع يوم :

<http://albayan.magazine.com/Dialogues/103.htm>

الحديث عن العولة في جانبها الأخلاقي، إذ أن من بين التداعيات الخطيرة لتنامي هذه الظاهرة زوال الخصوصية الأخلاقية للمجتمع.¹⁷ لقد تم استغلال أحداث 11 سبتمبر لممارسة مزيدا من الضغط على الدول الإسلامية بما فيها الجزائر لإحداث تغييرات عميقة في منظوماتها التربوية ابتداء بتغيير برامج التعليم في العديد من البلدان الإسلامية. ففي الجزائر مثلا تم إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية في ديسمبر 2004، مما أثار استياء في الرأي العام الجزائري سيما جمهور الإسلاميين وكذا البرلمانيين والكثير من الأكاديميين أيضا.¹⁸

III- المقاربة الجزائرية في التعامل مع التحديات التي تواجه الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري

عاشت الجزائر مرحلة معقدة وقاسية امتدت تقريبا لعقد من الزمن، نتيجة لتحولات داخلية وتأثيرات خارجية كان من أبرز تداعياتها تنامي المد الإرهابي. ولقد تمحورت رهانات الجزائر منذ مطلع التسعينات إلى غاية الوقت الراهن حول رهائين أساسيين وهما الأمن في المقام الأول والتنمية في المقام الثاني. ومادامت دراستنا تتعلق بموضوع الأمن ومن خلاله الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر؛ فإننا سنركز على هذا الجانب، محاولين من خلاله أن نستقريء رد الفعل الجزائري تجاه هذا الرهان.

أ- سياسات قديمة مقابل مخاطر جديدة

إن المتتبع لمنهجية تعامل الجزائر مع مختلف الأزمات والمشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع الجزائري، وكذا طبيعة المقاربات والتصورات والحلول المناسبة التي يتم اقتراحها، يلاحظ أنها عادة ما تكون تجزيئية وخاضعة للأحكام

17. كام الشيرازي، "إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية : عبوة خطيرة لنسق الإسلام في الجزائر"، أخبار الأسبوع، العدد 163، 4 -

ديسمبر - 2004، ص. 07.

18. العولة وأثرها على الثقافة، تم تفحص الموقع يوم :

<http://albayan.magazine.com/Dialogues/103.htm>

لقد قبلت الجزائر بمبادرات أوروبية دون ان تشترط حتى التطرق إلى مسألة الاستفادة من إعانات مالية ومادية في مقابل ذلك كما فعلت كلا من تونس والمغرب. مما سبق، فإن المتتبع لمنهجية التعامل والتعاطي الجزائري مع مختلف الأزمات والتهديدات سواء الداخلية منها أم الخارجية، يمكنه الحكم على أن السياسة الجزائرية سواء الوطنية منها أم المتوسطية أم عبر الأطلسية هي سياسة تفتقر لرؤية إستراتيجية، رؤية بإمكانها ان تساهم في بناء الأمن الثقافي والاجتماعي لهذا البلد.

ب - غلبة خيار "من يحكم" على خيار "شكل الحكم"

لم يكن يوما هاجس المجتمع الجزائري، مثله مثل جميع المجتمعات العربية والإسلامية الأخرى، هو هاجس طبيعة الحكم الذي يجب إقامته، بمعنى طرح السؤال السياسي الحاسم، كيف يكون الحكم ؟ بل من سيحكم ؟ فقد ظل التركيز دوما ليس على "موضوع" الحكم، بمعنى كيف يقام ويقنن، بل على "ذاتية" الحاكمين.¹⁹ لقد أفقر هذا الوضع كل المبادرات والمقاربات التي تنتهجها السلطات العمومية عموما عند تعاطيها مع تحدياتها الأمنية. وهكذا لم تحظ العديد من أمنيات المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية كقضية بناء الدولة أو ممارسة السلطة بما يكفي من النقاش والمشاركة لتحديد أطرها. وعليه لم يتسن بذلك بناء فكر موضوعي وعقلاني يتجاوز المرجعية السياسية السائدة في المجتمع، أي فكر يحظى بإجماع شعبي وفقا لقواعد واضحة للحكم تكون مستمدة من طبيعة وشكل الحكم الذي يراد فعلا إقامته.²⁰

إن بروز نزعة الحكم التسلطية واستمرارها بعنفها الرسمي وسياستها الهادفة إلى تحجيم وقهر كل جمعيات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية

19 عبد النور بن هنتر. التسلطية السياسية العربية، فكر ونقد. العدد : 45، (يناير 2002)، ص.30.

20. نفس المرجع، ص.31.

(تنظيمات سياسية، نقابات، اتحادات، وغيرها) بجعلها تسير في فلك النظام القائم وفرض الخطاب السياسي الرسمي عبر المؤسسات التربوية والتعليمية وأجهزة الإعلام، أدى إلى تحييد القوى الاجتماعية وتشديد قبضة الدولة على المجتمع، مما أجهض المبادرات المستقلة للحركات الاجتماعية التي يشترط أن تكون قوية حتى تكون قادرة على التفاوض مع الدولة مما يغطي استقلالية حقيقية لهذه الحركات.²¹

ج أسبقية أمن السلطة على أمن الفرد والمجتمع

لقد ظل الصراع في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، وفي جزء كبير منه، يدور بين من يحكم، أي هو صراع على السلطة. إن هذا الوضع هو الذي يفسر جانبا ذا أهمية بالغة للأزمات التي عرفت الجزائر خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، التي كرست مزيدا من الانفصال بين الدولة والمجتمع. ففي سياق سعي السلطة الحاكمة إلى الإبقاء على الوضع القائم واستمراره تم تسويق خطاب داخلي، مبني على فكرة الحشد والشحن، باعتمادها على المقولات الوطنية وأمجاد الماضي، وكذلك تقديم السلطة لنفسها على أنها الأمانة على الإرث الحضاري والتاريخي للأمة، والقادرة على المحافظة عليه.

يمكن القول أن هدف النخبة الحاكمة تمحور دوما حول إنقاذ الدولة، وليس المواطن أو الفرد، أو الإنسان الجزائري بشكل عام، ولعل هذا مارسخ في ذهن هذا الفرد مع مرور الزمن، أنه غير مدين بالكثير لهذا الوطن، إن تنامي ظاهرة اغتراب المواطن الجزائري سيتولد عنه مزيدا من الانعكاسات الجسيمة على الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري إن لم يتم تدارك الأمر من خلال تبني سياسات ناجعة وفعالة لصيانة مختلف الجوانب الأمنية للبلد.

21. نفس المرجع، ص. 34-35.

IV - آفاق الأمن القومي الاجتماعي والثقافي الجزائري

بعد أن فحصنا حجم التحدي وأثر المخاطر المحدقة بالأمن الاجتماعي والثقافي الجزائري، يمكن أن نقترح مجموعة من البدائل والآليات التي يمكن أن تساهم في صيانة هذا الأمن في عالم متغير كعالم اليوم.

1- البديل المؤسسي مقابل التغيير السياسي : إن المقصود بالبديل المؤسسي مقابل التغيير السياسي هو إحداث مشروع مجتمعي حقيقي دون الاكتفاء بالإصلاح والتغيير السياسيين، وضمن هذا السياق يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في صياغة هذا المشروع. ومع ذلك فتفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بأدوارها يتوقف على عدة شروط يمكن تحديد أهمها في شكل سؤالين رئيسيين وهما :

أ- إلى أي مدى يمكن للعمل الجمعي المشاركاتي في الجزائر أن يحتفظ بمفعول وظائف المجتمع المدني على المدى البعيد ؟
ب- كيف يمكن للعمل الجمعي أن يتحول من عنصر رئيس لصيانة المؤسسات إلى محرك حقيقي للتغيير السياسي.²²

2- حماية ولاءات المواطنين : وتكمن نقطة ارتكاز هذه الحماية في ضرورة احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعي. فالجمعيات لا تعمل فقط من أجل بقاء الدولة، بل تعمل أيضا من أجل بقاء مواطني هذه الدولة وتدعيم حقوق أفرادها.²³ أن التركيز على أهمية العمل الجمعي يعود في واقع الأمر إلى أن التعددية الحزبية في الجزائر لم تنتج بعد نوع النظام الديمقراطي الذي يتوق إليه الشعب الجزائري. إنه لن يكون ممكنا تحقيق الترسيم الديموقراطي الفعلي في الجزائر دون إشراك الجمعيات المدنية المختلفة في حملة التغيير. فالمخزون القيمي لهذه

22 : Andrea Liverani, *Civil society in Algeria : the political functions of associational life*, New York : Routledge, First published 2008, p. 164.

23 : Ibid, pp.166-167.

الجمعيات وكذا نشاطها سياساهما في تثبيت قيم ومعايير الحرية في اختيار الممثلين والعمل على إبراز دور وأهمية المواطن في المجتمع، ونهذ الفتن الدورية وترسيخ حب الوطن في قلوب المواطنين.²⁴

إن حماية المواطنين المؤيدين لحزب أو حركة سياسية معينة من طرف الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، يعد أمرا ذا أهمية قصوى في التخفيف من عزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية والإدلاء بصوته من أجل تدعيم الديمقراطية. وبناء على ذلك تصبح العملية الانتخابية مسألة مركزية بالنسبة لتدعيم شرعية النظام. هذه الشرعية التي ستعكس إيجابا على صيانة الأمن الإجتماعي والثقافي للأمة.²⁵

3- التحول المرن : ويقصد به الدفع نحو نزع الطابع التسلطي عن الممارسة السياسية عبر بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني. إن وجود نسيج من المؤسسات الجمعوية النشيطة يمثل أداة بإمكانها أن تساهم حتى في تعزيز شرعية السلطة الحاكمة خارج الحدود الوطنية، كما تسمح بالإعلان عن واجهة ديمقراطية هامة في حماية الصورة الدولية للنظام الجزائري، خاصة وأن هذا الأخير يتسم بالسرعة في التنديد بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للبلاد.²⁶

لقد لعب العمل الجمعوي الجزائري دورا مهما في إخراج البلد من ويلات الاضطرابات السياسية التي شهدتها الجزائر، حيث ظل مفعول الحركات الجمعوية مؤثرا في توجهات ومواقف الكثير من المواطنين الجزائريين العاديين،

24. Louisa Dris-Ait-Hamadouche et Yahia H Zoubir, «Pouvoir et opposition en Algérie : vers une transition prolongée ? », L'Année du Maghreb, Paris : CNRS EDITIONS, 2009, p.126.

25. Dris - Ait - Hamadouche Louisa, «L'abstention en Algérie : un autre mode de contestation politique», L'Année du Maghreb, Paris : CNRS EDITIONS, 2009, 272.

26. Thieux Laurence, « Le secteur associatif en Algérie : la difficile émergence d'un espace de contestation politique », L'Année du Maghreb, Paris : CNRS EDITIONS, 2009, pp. 139-140.

وذلك رغم خضوع معظم الجمعيات لقيود قانونية وإدارية مختلفة.²⁷ بناء على ما سبق، يعد تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والعمل على إشراكها في صناعة القرارات وإعطاء الحلول والبدائل، أمرا بالغ الأهمية لتحقيق استقرار الدولة والمجتمع معا. فتفعيل المجتمع المدني يعد أمرا ضروريا في ظل الظروف الوطنية والدولية التي تعيشها الجزائر حاليا. إن الاهتمام بترقية مؤسسات المجتمع المدني سيساهم في التخفيف من الصبغة التسلطية لنظام الحكم في الجزائر، كما أن تفعيل هذه المؤسسات سيساهم كذلك في المحافظة على عدم تفكك الدولة وبمساعدها لتتصدى للعديد من التحديات التي ستواجهها خلال العقود القادمة، خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولة بإفرازاتها المختلفة، أين ستصبح الدولة عرضة لضغوط متنوعة يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تخفف من وطأتها عن طريق رفضها ومحاربتها لمساوئ العولة.²⁸

4 في المسألة الثقافية : يعد الاهتمام بالجانب الثقافي ذو أهمية قصوى لبناء استراتيجية الأمن الإجتماعي والثقافي في الجزائر، إلا أن منح موقعا محوريا للمسألة الثقافية في حركة البناء الحضاري وقيام الثقافة بوظيفتها الحضارية يستدعي تخليصها من الحشو أو الانحراف على حد تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي. والمقصود بالحشو هنا، هو تصفية عادات وحياة الأفراد بصفة عامة، مما يشوبها من عوامل الانحطاط.²⁹

تعد التربية والتعليم من أهم سبل إعداد جيل المستقبل، وعليه ينبغي تغذية مناهجنا التربوية بالروح النقدية التي تحث على الاجتهاد وليس الاستكانة.³⁰

27. Ibid, p.170.

28. صالح زياتي، "تشكل المجتمع الجزائري وآفاق الحركة الجموعية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 17، (ديسمبر 2007)، ص. 102.

29. موسى لحرش، "التوجه الثقافي كبعد أساسي في عملية البناء الحضاري للمجتمع الإسلامي من منظور مالك بن نبي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 14، 2006، ص. 105.

30. زكي الميلاد، "المسألة الحسرية"، (بيروت : منشورات المركز الثقافي العربي. توزيع المركز الثقافي العربي، المغرب، 1999)، ص. 255.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم وأنجع وسيلة نتصدى بها للقيم الغربية والوقوف أمام الآخر بكل ثقة بالذات وبمعتقداتها وبشخصيتها وهويتها وقيمها وتاريخها، هي مخاطبة النفس وتغييرها، أي نبدأ هذه المواجهة من ذاتنا.³¹، فالمواجهة مع النفس هذه تكون بغية المصالحة معها، بكل أبعادها الجمعية والفردية، التاريخية والحضارية المجتمعية والسياسية.

خاتمة

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال دراسة المخاطر والتهديدات التي تواجه الجزائر في أمنها الاجتماعي والثقافي، وتحليل كيفية استجابتها لها، هو تنوع هذه المخاطر والتهديدات بين داخلية وخارجية. حيث تتسم استجابتها من منطلق ردود الأفعال، وهذا لأهداف تكييفية واستباقية ومؤقتة، تضع أولى أولوياتها الحفاظ على الوضع القائم. ويعبر هذا النمط من التفكير والاستجابة، عن غياب لأطر أو أنساق فكرية واضحة، وعدم القدرة على بلورة نموذج واضح للدولة ومؤسساتها، تتجسد في نطاقها ممارسات مسؤولة ومقننة، تأخذ بعين الاعتبار المهمة الحضارية والتاريخية التي تسعى إلى تحقيقها أية أمة. ويبقى أن تركيزنا بشكل خاص على التهديدات الخارجية، يعود لخطورتها الآنية والمستقبلية على مصالح الدولة الجزائرية ومقوماتها، وعناصرها الثقافية والحضارية، خاصة في ظل اختلال موازين القوى بين الجزائر وبين الدول التي تدافع عن مصالحها في هذا البلد. ونشير في نهاية المطاف أن مصير أي إصلاح سيظل مرهونا بما يقدمه الجزائريون، حكاما ومحكومين، من برامج ومشاريع ومقاربات علمية نابغة من بيئتهم الثقافية لخدمة أمتهم ودولتهم الوطنية.

31. محمد جابر الناصر، ري، "نحن في علاقة مشوهة مع النفس"، العربي، العدد : 518، يناير، 2002، ص. 146.

وذلك رغم خضوع معظم الجمعيات لقيود قانونية وإدارية مختلفة.²⁷ بناء على ما سبق، يعد تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والعمل على إشراكها في صناعة القرارات وإعطاء الحلول والبدائل، أمرا بالغ الأهمية لتحقيق استقرار الدولة والمجتمع معا. فتنشيط المجتمع المدني يعد أمرا ضروريا في ظل الظروف الوطنية والدولية التي تعيشها الجزائر حاليا. إن الاهتمام بترقية مؤسسات المجتمع المدني سيساهم في التخفيف من الصبغة التسلطية لنظام الحكم في الجزائر، كما أن تفعيل هذه المؤسسات سيساهم كذلك في المحافظة على عدم تفكك الدولة وبمساعدها لتتصدى للعديد من التحديات التي ستواجهها خلال العقود القادمة، خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة بإفرازاتها المختلفة، أين ستصبح الدولة عرضة لضغوط متنوعة يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تخفف من وطأتها عن طريق رفضها ومحاربتها لمساوى العولمة.²⁸

4 في المسألة الثقافية : يعد الاهتمام بالجانب الثقافي ذو أهمية قصوى لبناء استراتيجية الأمن الإجتماعي والثقافي في الجزائر، إلا أن منح موقعا محوريا للمسألة الثقافية في حركة البناء الحضاري وقيام الثقافة بوظيفتها الحضارية يستدعي تخليصها من الحشو أو الانحراف على حد تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي. والمقصود بالحشو هنا، هو تصفية عادات وحياة الأفراد بصفة عامة، مما يشوبها من عوامل الانحطاط.²⁹

تعد التربية والتعليم من أهم سبل إعداد جيل المستقبل، وعليه ينبغي تغذية مناهجنا التربوية بالروح النقدية التي تحث على الاجتهاد وليس الاستكانة.³⁰

27. Ibid, p.170.

28. صالح زيان، "تشكل المجتمع الجزائري وأفاق الحركة الجموعية في الجزائر". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 17 : (ديسمبر 2007) : ص. 102.

29. موسى لحريش، "التوجه الثقافي كبعد أساسي في عملية البناء الحضاري للمجتمع الإسلامي من منظور مالك بن نبي". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 14 : 2006، ص. 105.

30. زكي الميلاد، "المسألة الحضرية"، (بيروت : منشورات المركز الثقافي العربي. توزيع المركز الثقافي العربي، المغرب، 1999)، ص. 255.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم وأنجع وسيلة نتصدى بها للقيم الغربية والوقوف أمام الآخر بكل ثقة بالذات وبمعتقداتها وبشخصيتها وهويتها وقيمها وتاريخها، هي مخاطبة النفس وتغييرها، أي نبدأ هذه المواجهة من ذاتنا.³¹، فالمواجهة مع النفس هذه تكون بغية المصالحة معها، بكل أبعادها الجمعية والفردية، التاريخية والحضارية المجتمعية والسياسية.

خاتمة

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال دراسة المخاطر والتهديدات التي تواجه الجزائر في أمنها الاجتماعي والثقافي، وتحليل كيفية استجابتها لها، هو تنوع هذه المخاطر والتهديدات بين داخلية وخارجية. حيث تتسم استجابتها من منطلق ردود الأفعال، وهذا لأهداف تكييفية واستباقية ومؤقتة، تضع أولى أولوياتها الحفاظ على الوضع القائم. ويعبر هذا النمط من التفكير والاستجابة، عن غياب لأطر أو أنساق فكرية واضحة، وعدم القدرة على بلورة نموذج واضح للدولة ومؤسساتها، تتجسد في نطاقها ممارسات مسؤولة ومقننة، تأخذ بعين الاعتبار المهمة الحضارية والتاريخية التي تسعى إلى تحقيقها أية أمة. ويبقى أن تركيزنا بشكل خاص على التهديدات الخارجية، يعود لخطورتها الآنية والمستقبلية على مصالح الدولة الجزائرية ومقوماتها، وعناصرها الثقافية والحضارية، خاصة في ظل اختلال موازين القوى بين الجزائر وبين الدول التي تدافع عن مصالحها في هذا البلد. ونشير في نهاية المطاف أن مصير أي إصلاح سيظل مرهونا بما يقدمه الجزائريون، حكاما ومحكومين، من برامج ومشاريع ومقاربات علمية نابغة من بيئتهم الثقافية لخدمة أمتهم ودولتهم الوطنية.

31. محمد جابر الناصر. ري. "نحن في علاقة مشوهة مع النفس"، العربي، العدد : 418، يناير، 2002، ص. 346.

المراجع والمصادر باللغة العربية

أ- الكتب

1. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005.
2. بلقرين عبد الإلاه، مفارقات الجدل في إشكالية الدين والسياسة، الحركات الإسلامية والديمقراطية : دراسات في الفكر والممارسة، ط2، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.
3. بانارين ألكسندر، انهيار مزاعم العولمة : قراءة في تواصل الحضارات وصراعيها، دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2000.
4. الميلاذ زكي، المسألة الحضارية، بيروت : منشورات المركز الثقافي العربي، توزيع المركز الثقافي العربي للدار البيضاء، المغرب، 1999.
5. نحناح محفوظ، الجزائر المنشودة، ط1، الجزائر : دار النبا للطبع والنشر والتوزيع، 1999.
6. شوار فريديريك، "السياسة وخوافز النقل القانوني"، في س. ناي جوزيف ودوناхийو جون. د. الحكم في العالم يتجه نحو العولمة، ترجمة، محمد الشريف الطرح، ط1، المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكة، 2002.
7. ووندت، ألكسندر. النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية. ترجمة : عبد الله جبر صالح العتيبي. الرياض، المملكة العربية السعودية : دار النشر العلمي والمطابع، بدون سنة طبع.

ب : الدوريات والمجلات

1. بن عنتر عبد النور، "السلطوية السياسية العربية"، فكر ونقد، العدد : 45، يناير 2002، ص.30.
2. جوماجيه، الحضارة الغربية : جوهرها وملامحها وتأثيراتها. السياسة الدولية، لعدد : 149، المجلد 37، يوليو 2004.
3. زياني صالح، تشكل المجتمع الجزائري وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 17 (ديسمبر 2007) : 87-102.

4. لحرش موسى، "التوجه الثقافي كبعد أساسي في عملية البناء الحضاري للمجتمع الإسلامي من منظور مالك بن نبي"، العلوم الاجتماعية والإنسانية 14(2006)، 99 - 115.
5. الناصري محمد جابر، "نحن في علاقة مشوهة مع النفس"، العربي 518، يناير، 2002.
6. شراق محمد، "الحكومة تدرس إلغاء تجريم الحرق"، الخبر، 10 فيفري، 2010، القسم السياسي، الإصدار الجزائري.
7. الشيرازي كام، "إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية : عبوة خطيرة لنسحق الإسلام في الجزائر"، أخبار الأسبوع، العدد : 165 - ديسمبر - 2004.

2- المراجع والمصادر باللغة الأجنبية :

A-Ouvrages :

1. Centre d'Études et de recherches Démographiques, Actes migrations internationales, Maroc 1996.
2. Philippe Marchesin , Les nouvelles menaces : Les relations Nord.Sud des années 1980 à nos jours, boulevard Arago, PARIS : KARTHALA, 2001.
3. Faria Fernanda and Vasconcelos Alvaro, La Sécurité dans le Nord de l'Afrique : Equivoques et Réalités, Paris : Institut d'études de Sécurité -Union de l'Europe Occidentale, 1996.
4. Liverani Andrea, Civil society in Algeria : the political functions of associational life, New York : Routledge, First published 2008.
5. Schirato Tony and Webb Jen, Understanding Globalization, London : SAGE Publications First Published 2003.

ب المجلات والدوريات باللغة الأجنبية

B ـ periodiques :

1. Dris ـ Ait ـ Hamadouche Louisa, «L'abstention en Algérie : un autre mode de contestation politique», L'Année du Maghreb, Paris : CNRS EDITIONS, 2009, 263 ـ273.
2. Dris,Ait,Hamadouche Louisa et Zoubir Yahia H, «Pouvoir et opposition en Algérie : vers une transition prolongée ? », L'Année du Maghreb, Paris : CNRS EDITIONS, 2009, 111 ـ127.

Wolf Sara, « La dimension Meditteranean de la politique justice et affaires intérieures », Cultures et Conflicts, N 66, Créative Commons Licence,